باعتبار غيره او اخفى وانه لم يعرفه لم يستفد شيئا وان كان اجلى عند جميع الناس **قلنا** معنى ما سبق
ان المعرف لا بد وان يسبق تعقله على تعقل المعرف بان لا يضاهيه وان لا يتوقف عليه بشي لئلا يلزم
الدور مع المحذور ولا يلزم من ذلك ان يكون اجلى وفيه بحث **قوله** ومساويا في الصدق
لا في الخفا والجلا وبعضهم يزيد في هذا فيقول مساويا في العموم والخصوص وبعضهم يقول
مساويا في الصدق قال بعض الاشياخ واسقاط الامرين كما فعله المص اولى لان معنى المساواة
هو ذلك فلا يحسن ذكرهما بعد انتهى وهو ظاهر فلا يكون اعم كتعريف الانسان بالحيوان ولا اخص
كتعريف الانسان بالذكر الادمي او الزنجي **قوله** ولانحصارها الخ اي الانحصار في المساواة
والعموم مطلقا او من وجه والمباينة **فان قلت** لا تنحصر الاقسام فيما ذكر لبقاء الترادف
والتناقض **قلت** كانه لم يلاحظهما استغناء عن الاول بالمساواة وعن الثاني بالمباينة
قوله معنى الطرد يعني ان معنى الاطراد المشترط في المعرف اولا ان يكون كلما وجد المعرف
بالكسر وجد المعرف وذلك بان لا يزيد الاول على الثاني بافراد يصدق فيها دونه وهو معنى
كونه مانعا اذ لو زاد عليه كالحيوان في تعريف الانسان لانه يزيد عليه بالحمار والفرس مثلا لوجد الحد
وهو الحيوان في تلك الافراد اي الفرس ونحوه ولم يوجد فيها المحدود وهو الانسان ضرورة انه
لا يصدق بها اي تلك الافراد الاخر فها ولو وجد الحد في افراد اخرى زائدة على المحدود كما قررنا لدخل في
الحد ما ليس من المحدود ضرورة فلا يكون مانعا من دخول غير المحدود في المحدود وهو باطل فوجب
ان يكون كلما وجد الحد وجد المحدود معه وهو معنى كونه مانعا **قوله** ومعنى العكس يعني ان الحد ايضا
يجب ان يكون منعكسا وهو ان يكون كلما وجد المحدود وجد الحد وذلك بان لا يزيد المحدود على الحد
بافراد يوجد فيها دونه فيكون الحد قد انتقض عن المحدود وهو معنى كون الحد اخص ولو انتقض عنه
بحيث تنتفي افراد اخر يوجد فيها المحدود ولا يوجد فيها الحد كالرجل في تعريف الانسان اذ يوجد
المحدود وهو الانسان في الانثى ولا يوجد فيها الحد الذي هو الرجل للزوم خروج بعض المحدود
عن الحد فلا يكون جامعا لجميع افراد المحدود وهو باطل فوجب ان يكون كلما وجد المحدود وجد الحد
معه وهو معنى كونه منعكسا وهو ايضا معنى قولهم كلما انتفى الحد انتفى المحدود وانما سمي
المنع اطرادا لانه هو اللازم في الثبوت عندهم وسمي الجمع انعكاسا لانه عكس له ومعنى ذلك ان
قولنا كلما وجد الحد وجد المحدود يستلزم المنع كما قررنا وهو الاطراد وعكس هذه القضية
كنفسها بالمستوي اي كلما وجد المحدود وجد الحد يستلزم الجمع وهو معنى الانعكاس ويستلزم
القضية الاخرى ايضا وهو كلما انتفى الحد انتفى المحدود وهو ظاهر وهذا هو الاصطلاح المشهور
وبعض الائمة كالقرافي يعكس هذا فيقول الاطراد هو الجمع والانعكاس هو المنع وكانه يعني ان
معنى الاطراد ان يكون كلما انتفى الحد انتفى المحدود وهذا هو الجمع والانعكاس ان يكون كلما انتفى
المحدود انتفى الحد وهو المنع وهو ظاهر ولا مشاحة في التعبير وانما الواجب جملة ان يكون
كلما وجد الحد وجد المحدود وبالعكس الكلي وكلما انتفى الحد انتفى المحدود وبالعكس الكلي
قوله واما المباين الخ **ان قلت** لا وجه لاطلاق ان المباين غير مطرد او غير منعكس
اذ الحكم على الشيء فرع تصوره **قلت** قد علمت ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع
خارجا فلا يلزم من نفي الاطراد والانعكاس وجودهما بوما ثما وهو ظاهر **قوله**

ينقسم

٢١

قف / تسمية الحد حدا

ينقسم الخ يعني ان المعرف المذكور ينحصر في اربعة اقسام حد تام وسمي حدا لمنعه والحد لغة المنع
وتاما لذكر جميع الذاتيات فيه اما مطابقة نحو الانسان هو الجسم النامي الحساس المتحرك
بالارادة الناطق او تضمنا نحو الحيوان الناطق وحد ناقص وسمي حدا لما ذكرنا وناقصا لحذف بعض
الذاتيات منه والفصل المذكور فيه وان كان يستلزم باقي الذاتيات لكن دلالة الالتزام مهجورة

قف / تسمية الرسم رسما

كما مر بخلاف التضمن ورسم تام وسمي رسما لان الرسم لغة اثر الدار مثلا وهو يكون علامة عليها
والتعريف بالخاص يكون اثرا على الماهية وعلامة لاستتارها لها وسمي تاما لشبهه الحد التام
من حيث وضع فيه الجنس القريب وقيد بما هو كالفصل من الخواص ورسم ناقص وسمي رسما لما ذكر
وناقصا لحذف بعض اجزاء الرسم التام منه **فان قلت** المنع الذي لاجله سمي الحد
حدا موجود في الرسم ايضا فليسم به والا فما التخصيص **قلت** هو كذلك ولكن الاول

قف / وجه انحصار التعريف في الاربعة

لاشتماله على الذاتيات هو اقوى في المنع وابعد عن الشبهة والاحتمال فخصص لذلك اصطلاحا
مع ما في الثاني من مناسبة التخصيص بالرسم فبقي اسم الحد للاول تعريفا ووجه الحصر في الاربعة
هو ما ذكر المص واورد عليه ان العرض العام مع الفصل او مع الخاصة او الخاصة مع الفصل
خارج عن التقسيم **واجيب** بان العرض العام ساقط عن الاعتبار لان الغرض من التعريف هو
شرح الماهية او تمييزها ولا يفيد العرض العام واحدا منهما مع شيء منهما وتركيب الخاصة مع
الفصل ساقطة ايضا لانه يفيد ما تفيد من التمييز وزيادة بعض الشرح فلا حاجة اليها معه
قلت وبقي على المورد العرض العام مع الجنس وجوابه معلوم مما مر واوردوا ايضا فصل
الجنس لم لا يجعل بدل جنسه فيقال الحساس الناطق في الانسان واجيب بانه ليس بتمام
الماهية بخلاف الجنس ورد بانه يفيد كالجنس البعيد ولا فرق قال بعضهم وهذا الاعتراض
بعد نصهم على المنع من اخذ فصل الجنس مكان الجنس لكنه لم يوجد انتهى ولا يرد التعريف
اللفظي وهو تفسير لفظ بلفظ اشهر منه عند السامع كتفسير الحنطة بالقمح ولا التعريف
بالمثال كما اذا سئل عن المثلث مثلا فيوضع للسائل شكله لان هذا كله داخل في الرسم اذ هو
تعريف بالخاصة لان مثل الشيء ولفظه خاصة من خواصه لا يقال من جملة الالفاظ المشترك
وهو لا يختص بشيء من معانيه لانا نقول التعريف به بلا قرينة باطل ومع القرينة هو
خاصة **قوله** وفصلها القريب الخ وصفا القرب باعتبار الجنس واضح وباعتبار الفصل
كانه كاشف ويؤيده عدم تقييده به في باقي الاقسام والا فالبعيد منه ان كان فصل جنس
فغير بعيد لا عينه في قسم التعريف بالذاتيات لا وحده ولا مع الجنس البعيد اما مع
الخاصة فيفيد ان يتبيح ان يقام مقام الجنس ولسنا فيه وان كان فصل مساويا
فغير موجود كما مر انا فهم **قوله** لان المميز فيه الخ الضمير عائد على المعرف والمميز في الحقيقة
هو الفصل والخاصة تقوم مقامه وقوله اما مع الجنس القريب او البعيد ينبغي ان يزيد او
وحده ليستوفي الاقسام الستة ضرورة انقسام كل من الناقصين الى قسمي الافراد والتركيب
فكانت ستة غير ان المص لما قسم اولا الى الاربعة لم يسعه ان يعتبر تقسيما اخر فاعتبر كل قسمي
في الناقصين قسما واحدا المنحصر في الاربعة وهو ظاهر **قوله** قريبا كان الخ يعني ان
الرسم التام هو ما كان بالخاصة وجنس من الاجناس سواء كان قريبا نحو الحيوان الضاحك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)